

Distr.: General  
9 May 2006  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السادسة والأربعون

الدورة التنظيمية، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

الدورة الموضوعية، ١٤ آب/أغسطس -

٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل البرنامجية: التقييم

### تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مدى جدوى التقييم المواضيعي التجريبي

موجز

يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بناء على طلب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والأربعين، تقريره عن مدى جدوى تقييمه المواضيعي التجريبي المعنون "الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الألفية" (E/AC.51/2005/2)، الذي قدم إلى اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين سنة ٢٠٠٥.

وكانت ردود الفعل على التقييم المواضيعي التجريبي إيجابية، حيث يصنف كل من أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة والدول الأعضاء نوعيته عموماً بأنها ممتازة أو جيدة. كما منحت تصنيفات جيدة لوضوح ووجاهة نتائج التقرير، وللملاءمة منهجية التقييم، وللبنية

\* E/AC.51/2006/1



العامّة للتقرير. كما ذهب أصحاب المصلحة والدول الأعضاء إلى أن التقرير مفيد. وتتضمن الاقتراحات الداعية إلى تحسين التقييم المواضيعي التجريبي إنشاء آليات متابعة ومساءلة أقوى، وإجراء تحليلات أكثر تحديدا للمستهدف، وإشارة أكبر إلى بيئة الأمم المتحدة الأوسع، بما في ذلك مناقشة عن أهمية التنسيق بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمتابعة توصيات التقرير، أشار المكتب إلى أنه يجري اتخاذ خطوات لتعزيز تقاسم المعلومات بين المكاتب الميدانية والإقليمية والموجودة في المقر من أجل اطلاع الأفرقة القطرية بشكل أفضل على عمل الوكالات غير المقيمة وتعزيز الصلات بين المكاتب الميدانية واللجان الإقليمية ومن أجل اطلاع المكاتب القطرية بشكل أفضل على عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن استخدام الدروس المستفادة من التقييم المواضيعي التجريبي لتحسين التقارير المستقبلية. كما طبق المكتب العديد من هذه الدروس على تقييمه المواضيعي الجاري المتعلق بشبكات إدارة المعرفة سعيا إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية. ومن أهم الدروس المستفادة ضرورة تحديد نطاق التقييم ومحوره بشكل ملائم بالنظر إلى قيود الموارد والزمن وإلى أهمية صياغة توصيات تعالج بأفضل وجه القضايا وأوجه الضعف المنهجية الشاملة لعدة قطاعات. وقد استفاد المكتب بهذه الدروس وركز، في تقييمه المواضيعي الجاري، على القضايا الأكثر استراتيجية ووجاهة، واستشار أصحاب المصلحة الأساسيين، وطرق المبادرات التنظيمية ذات الصلة، واستحدثت شراكات مع هيئات تنسيق من قبيل مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وثمة اهتمام شديد بالتقييم الجاري وبالتقييمات المواضيعية المستقبلية، على حد سواء.

وإذ يشير المكتب إلى ردود الفعل الإيجابية على التقييم المواضيعي التجريبي وإلى قيمته باعتباره تقييما شاملا لعدة قطاعات وعلى نطاق المنظمة لموضوع راهن واستراتيجي وهام، فإنه يرى ضرورة استمرار إجراء التقييمات المواضيعية بشكل دوري في المستقبل.

## أولا - مقدمة

١ - قررت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثالثة والأربعين، أن "تؤجل إلى دورتها الرابعة والأربعين مسألة اختيار موضوع التقييم المواضيعي بحيث يطرح على اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين، ثم تستعرض اللجنة فائدته في دورتها السادسة والأربعين"<sup>(١)</sup>. وفي سنة ٢٠٠٤، اختارت اللجنة موضوع "الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الألفية"<sup>(٢)</sup>. وفي سنة ٢٠٠٥، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقريره عن الموضوع (E/AC.51/2005/2) خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة. وهذا التقرير يلبي طلب اللجنة موافقتها بتقرير عن مدى جدوى التقييم المواضيعي التجريبي.

## ثانيا - المنهجية

٢ - استخدمت في هذا الاستعراض الأساليب الثلاثة التالية: (أ) دراسة استقصائية لردود فعل المستعملين أصحاب المصلحة الأساسيين بالأمم المتحدة على التقييم المواضيعي التجريبي<sup>(٣)</sup>، (ب) ودراسة استقصائية لردود فعل المستعملين من مندوبي لجنة البرنامج والتنسيق إلى الدورة الخامسة والأربعين<sup>(٤)</sup>، (ج) ومتابعة منهجية من مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتوصيات التقييم. كما تم الحصول على ردود فعل على التقرير من خلال استقصاء شامل لمديري البرامج أجري على نطاق الأمانة العامة من أجل إعداد تقرير المكتب لفترة السنتين، الصادر سنة ٢٠٠٦، عن تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة. وأجري هذا الاستعراض في أقل من سنة بعد نشر تقرير التقييم المواضيعي التجريبي، وتلزم فترة أطول لتحديد أثر التقييم بشكل حاسم. وبالتالي، حدد المكتب جدوى التقييم المواضيعي التجريبي بتقييم ردود فعل المستعملين،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الملحق رقم ١٦ (A/58/16)، الفقرة ٥٢٩.

(٢) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/59/16)، الفقرة ٣٩٩.

(٣) أرسلت أسئلة استقصائية لردود فعل المستعملين إلى أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، ومكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وفريق الأمم المتحدة القطري الذي زاره مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال إجراء التقييم التجريبي. وتم تلقي ردود من سبعة أفراد يمثلون ست كيانات مختلفة. وستتم الإشارة في هذا التقرير إلى هؤلاء المحييين بوصفهم "أصحاب المصلحة" أو "أصحاب المصلحة المحييين".

(٤) ردت سبع بعثات على الاستقصاء.

واستعراض متابعة التوصيات، وتحديد الدروس المستفادة التي يمكن استخدامها لتعزيز تقارير التقييم المواضيعي المستقبلية.

### ثالثا - معلومات أساسية

٣ - يكلف النظامان الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم<sup>(٥)</sup> مكتب خدمات الرقابة الداخلية بإجراء تقييمات على أعلى درجة ممكنة من المنهجية لتحديد "مدى وجاهة أنشطة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها وأثرها بالنسبة لأهدافها"<sup>(٥)</sup>. وتاريخيا، اضطلع المكتب بهذا التكليف من خلال إجراء تقييمات متعمقة لبرامج الأمانة العامة. لكن في سنة ٢٠٠٢، اقترح المكتب إضافة التقييمات المواضيعية إلى برنامج عمله. وتركز التقييمات على موضوع أو نشاط واحد شامل لعدة قطاعات وتقيم الآثار التراكمية لبرامج متعددة تشترك في نفس الأهداف. وهي تقيم أيضا التنسيق والتعاون بين البرامج وتعتمد منظورا تنظيميا فيما يتعلق بالقضايا والمواضيع ذات الصلة والأهمية الاستراتيجية. وأشار المكتب إلى أن التقييمات المواضيعية قد أصبحت بالتالي مكملة للتقييمات المتعمقة الخاصة بكل برنامج معين من خلال تقديم تقييم شامل لعدة قطاعات يتناول أداء المنظمة وأثرها. وفي الدورة الرابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق المعقودة سنة ٢٠٠٤، قدم المكتب تقريرا عن 'مواصلة تطوير مواضيع للتقييم المواضيعي التجريبي' اقترح ثلاثة مواضيع مختلفة<sup>(٦)</sup>. وأشارت اللجنة إلى أن المواضيع الثلاثة جميعها هامة وتستحق التقييم واختارت في نهاية المطاف موضوع الصلات بين أنشطة المقرر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الألفية.

### رابعا - النتائج

#### ألف - ردود الفعل

#### عرض التقرير على لجنة البرنامج والتنسيق

٤ - عندما عرض تقرير التقييم المواضيعي التجريبي على اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين لقي ترحيبا باعتباره مثالا جيدا مفيدا ومناسب التوقيت يبين كيف يمكن أن يكون اعتماد النهج المواضيعي في التقييم ذا قيمة. لكن عدة وفود أعربت عن قلقها لكون التقرير

(٥) ST/SGB/2000/8، البند ٧-١.

(٦) E/AC.51/2004/2، الفقرة ١٨.

لم يعالج بشكل كاف قضية التنسيق بين الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة<sup>(٧)</sup>. وأيدت اللجنة، جميع نتائج التقرير وتوصياته.

### النوعية الإجمالية

٥ - يضع كل من أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة والدول الأعضاء تقرير التقييم المواضيعي التجريبي في مرتبة عالية. فخمسة من أصل سبعة من أصحاب المصلحة المجيبين يصنفون نوعية التقرير إجمالاً بأنها جيدة، بينما يصنفها اثنان بأنها ممتازة. كما تصنف جميع الدول الأعضاء السبع المجيبة نوعية التقرير إجمالاً بأنها جيدة. وإضافة إلى ذلك، وردت ردود فعل إيجابية على التقرير من مديري البرامج المجيبين على استقصاء المكتب عن 'تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجهات المتعلقة بالسياسة العامة'.

٦ - وثمة تعليقات محددة على التقرير تبين قيمته المضافة. وقد وُصف التقرير من قبل المجيبين بأنه استعراض ممتاز لوقائع التنسيق في هذا المجال وبأنه تحليل مؤسسي جيد ونادر جداً يتناول الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وذكرت تعليقات أخرى أن التقرير مصاغ صياغة جيدة ويلامس قضايا ذات صلة كما أنه مفيد.

### نتائج التقييم وتوصياته

٧ - كانت ردود الفعل على النتائج والتوصيات الواردة في التقرير إيجابية بدورها. ففي المقام الأول، صنف أغلب أصحاب المصلحة المجيبين وضوح نتائج التقرير وتوصياته بأنه ممتاز (وصنفته أقلية من المجيبين بأنه جيد)، كما يصنف الجميع تقريباً صلة النتائج والتوصيات بالموضوع بأنها ممتازة أو جيدة<sup>(٨)</sup>. وبالمثل، حصل مدى ملاءمة منهجية التقييم وبنيتها العامة على تقديرات عالية. ومن منظور الدول الأعضاء، يُعتقد أن التوصيات واضحة ومتصلة بالموضوع وعملية.

٨ - ويشير المكتب إلى أن التعليقات العديدة الواردة بشأن التقرير تندرج في إطار المتابعة العامة لتوصياته، لكن القضايا المثارة لا يتفرد بها هذا التقرير. ويذكر قليلون من أصحاب المصلحة المجيبين، وإن كانوا لا يخالفون غيرهم بشأن ملاءمة التوصيات وصلتها بالموضوع، أن أثرها سيكون محدوداً في غياب عملية متابعة أكثر تنظيماً ووضوحاً. ويذكر أحد أصحاب المصلحة أن المطلوب هو آليات متابعة محدود زمنية معينة وأطراف مسؤولة، وكذا تقييمات

(٧) جواباً على مبعث القلق هذا، اعترف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأهمية مثل هذا التنسيق لكنه أوضح أن مثل هذا التقييم يخرج عن نطاق التقييم.

(٨) أحد أصحاب المصلحة المجيبين صنف صلة النتائج الرئيسية بالموضوع بأنها جيدة بعض الشيء.

للتقدم بناء على مرجعيات؛ واقترح آخر تعزيز إطار مساءلة المديرين. ويرى صاحب مصلحة آخر أن التحدي الحقيقي هو أنه ليست في الأمم المتحدة آليات ملائمة لمتابعة العدد الذي لا يحصى من التوصيات التي تصدرها مختلف الهيئات ويتسم العديد منها بمعقولية شديدة، لكن القدرة على تنفيذها محدودة.

### مدى جدوى التقييم

٩ - فيما يتعلق بفائدة التقرير، صنفه ستة من أصحاب المصلحة السبعة بأنه مفيد جدا أو مفيد (وصنفه واحد بأنه مفيد إلى حد ما)، في حين اتفقت جميع الدول الأعضاء السبع على أن التقرير مفيد لها. ولم يقل أي من أصحاب المصلحة، وواحدة فقط من الدول الأعضاء، أنه ثمة حاجة إلى معلومات إضافية في التقرير لكي يعالج التكاليف الخاص بموضوعه<sup>(٩)</sup>. لكن قلة من أصحاب المصلحة عرضت بالفعل سبلا يمكنها جعل التقرير أكثر إفادة، مثل تعزيز المتابعة ومواصلة استكشاف بعض القضايا الأساسية، ولا سيما القضايا التي أثّرت في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة<sup>(١٠)</sup>.

### اقتراحات من أجل التحسين

١٠ - يقدم أصحاب المصلحة والدول الأعضاء اقتراحات متنوعة لتحسين تقرير التقييم المواضيعي التحريبي. وتتضمن هذه الاقتراحات عرض التقرير في منتديات الإدارة العليا والعمل مع الكيانات على وضع خطط عمل لتنفيذ التوصيات، واستخدام التقرير للتعاون مع كبار صناع القرار، وتقديم تحليلات أكثر تفصيلا وتحديد الأهداف، وتوسيع المناقشة لتشمل البيئة الأوسع التي تعمل داخلها الأمم المتحدة، والإحالة أكثر إلى الدور الذي تضطلع به الحكومات الوطنية، بما في ذلك التنسيق بين الأفرقة القطرية والحكومات، في القضاء على الفقر.

### متابعة التقييم

١١ - فيما يتعلق بمتابعة التوصيات الواردة في التقرير، سيتبع مكتب خدمات الرقابة الداخلية إجراء موحدا من خلال المتابعة مع العملاء المناسبين كل ستة أشهر وموافاة اللجنة بتقرير مع استعراض السنوات الثلاث الذي سيجري سنة ٢٠٠٨. ومع أنه تجدر الإشارة إلى

(٩) المعلومات الإضافية المطلوبة تتعلق بقضية التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية.

(١٠) A/59/85-E/2004/68.

أنه ما زال من المبكر جدا تقييم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، قام المكتب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بأعمال متابعة مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحديد حالة توصيات التقييم<sup>(١١)</sup>.

١٢ - وكانت الخطوات التالية تُتخذ لمعالجة التوصيات الواردة في تقرير التقييم المواضيعي التجريبي:

(أ) فيما يتعلق بتعزيز تقاسم المعلومات (التوصية ٢)، شكلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريقا عاملا لإدارة المعرفة يخطط لمشروع تجريبي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ويضطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بدور ريادي في وضع استراتيجية لتقاسم المعرفة على نطاق المنظومة. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع شبكة النقاش الإلكتروني بشأن حقوق الإنسان لتشمل منظومة الأمم المتحدة، وتمديد المساعدة للأمانة العامة من أجل تطوير شبكتهما المعرفية. وعلاوة على ذلك، أصبحت الشبكة المتعلقة بالفقر التابعة للبرنامج الإنمائي جزءا من مجموعة ممارسات لأجل إدماجها بشكل أفضل في منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) وفيما يتعلق بإطلاع المكاتب القطرية بشكل أفضل على عمل كيانات الأمانة العامة التي لها وجود قطري ضئيل أو لا وجود لها (التوصية ٣ (أ))، أنشأت المجموعة الإنمائية فريقا عاملا مشتركا بين الوكالات معنيا بالوكالات غير المقيمة سيعمل على صياغة توصيات من أجل إشراك هذه الوكالات بشكل أفضل في عمل الأفرقة القطرية وكفالة زيادة استفادة هذه الأفرقة من خبرة الوكالات التي لها وجود ميداني. وكانت المجموعة تقوم بهذه المهام في تعاون وثيق مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ومن المقرر تقديم تقرير نهائي من الفريق العامل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛

(ج) وفيما يتعلق بمواصلة تعزيز نظام المنسق المقيم بوصفه أداة وصل (التوصية ٩)، يجري القيام بالمبادرات التالية: أعد الفريق العامل المشترك بين الوكالات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بقضايا المنسق المقيم إطارا لسلطة ومساءلة المنسق المقيم واتفق بشكل عام على ذلك الإطار؛ وتم تقديم تقرير فرقة عمل خاصة عن تقييم المنسقين المقيمين وانتقائهم ودعمهم وتدريبهم إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق؛ كما سيتم

(١١) جرت المتابعة كجزء من التتبع المنتظم للتوصيات الذي يضطلع به المكتب بشأن جميع تقاريره كل نصف سنة. ولم تستوف جميع الكيانات التي وُجّهت إليها التوصيات الحد الأدنى من طلبات استيفاء الحالة، وهو طلبان.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ تجريب تدريب مشترك للمنسقين المقيمين ولممثلي الوكالات؛

(د) وفيما يتعلق بتحسين تبادل المعلومات بين اللجان الإقليمية والمكاتب القطرية (التوصية ٤)، يجري بذل جهود لدمج الخبرات التحليلية والتقنية للجان الإقليمية على المستوى القطري من خلال مشاركة أكبر في عمليات وأطر المستوى القطري، وتقديم المساعدة التقنية وعقد اجتماعات للتنسيق الإقليمي ومنتديات لتقاسم المعرفة. كما يشارك مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك في رئاسة الفريق العامل المذكور أعلاه المعني بالوكالات غير المقيمة؛

(هـ) فيما يتعلق بتحسين اطلاع المكاتب القطرية على عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (التوصية ٣ (ب))، ستواصل تلك الإدارة تعزيز عملها من خلال الإصدار المحلي للمنشورات ونشرات الإنذار المتعلقة بالفقر.

## باء - الدروس المستفادة

١٣ - حسبما ورد في ورقة غرفة اجتماع بشأن مقترحات لإجراء المكتب تقييمات مواضيعية في المستقبل (E/AC.51/2005/CRP.1)، تم استقاء عدة دروس من التقييم المواضيعي التجريبي. وكان أحد التحديات الهامة هو تحديد نطاق التقييم ومحوره بشكل ملائم، بالنظر إلى الموارد والإطار الزمني لإجرائه. وتتضمن الدروس المستفادة ما يلي:

- (أ) تحديد ما إذا كان التقييم سيدمج منظورا أوسع على نطاق المنظومة، لا سيما إذا كان الموضوع يقتضي ذلك، والقيام بذلك داخل حدود ولاية المكتب؛
- (ب) استخدام أساليب تقييم متنوعة؛
- (ج) القيام بتحليل لأصحاب المصلحة لتحديد أصحاب المصلحة الأساسيين؛
- (د) الدخول في عملية تشاورية مع أصحاب المصلحة هؤلاء؛
- (هـ) إنشاء فريق استشاري لتقديم الإرشاد وردود الفعل طوال عملية التقييم؛
- (و) وضعت توصيات تعالج نقاط الضعف المنهجية وغُذيت بها المبادرات التنظيمية الجارية.

١٤ - ولاحظ المكتب أن تركيز التقييمات المواضيعية الواسع والشامل لعدة قطاعات قد شكل الفرصة الأكبر والتحدي الأكبر في آن واحد عند إجراء هذه الاستعراضات. وهناك تحديان هامان، هما: '١' تحديد أنواع التوصيات التي يمكن أن تعالج على النحو الأفضل

القضايا وأوجه الضعف المنهجية الشاملة لعدة قطاعات، و '٢' البت في الكيان الأنسب ليعهد إليه بمعالجتها. وقد أدرك المكتب أهمية استحداث عملاء للتقييمات الموضوعية من شأنهم أن يكونوا أقدر على الاستجابة للنتائج والخلاصات المنهجية لتقارير التقييم المواضيعي (التي تكتسي أهمية لكيانات متعددة) كما يكونوا أقدر على تنفيذها.

١٥ - كما يقدم أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة والدول الأعضاء اقتراحات لجعل التقييمات المواضيعية المقبلة أكثر فائدة. وهذه الاقتراحات تتضمن جعل التقارير ذات وجهة عملية أوضح، وابتكار إطار أقوى لمساءلة مديري البرامج في مجال الاستجابة للتقارير، والانخراط في مشاورات نشطة مع الإدارات لتحديد نطاق التقييمات المقبلة وتقديم قرائن أكثر في التقارير فيما يتعلق ببيئة الأمم المتحدة الأوسع.

١٦ - وقد طبق المكتب بعض هذه الدروس المستفادة في تقييمه المواضيعي الثاني عن شبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وبالرغم من أن نطاق التقييم الجاري ظل واسعاً نسبياً، ركز المكتب على القضايا الأشد اتصالاً بالموضوع الذي يجري استعراضه والأهم له والإفادة من منهجية صلبة تدمج الأساليب الكمية والكيفية. وقد اعتمد المكتب على مبادرات تنظيمية ذات صلة واستشار أصحاب المصلحة طوال إجراء التقييم لجعل التقرير أكثر إفادة وصلة بالموضوع. وخلال التقييم، استشار المكتب بشكل منتظم موظفين من مكتبة داغ همرشولد يقودون فرقة عمل الأمانة العامة لتقاسم المعرفة. كما استشار مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ولا سيما فيما يتعلق بالاشتراك في تكوين فريق عامل سيكلف بوضع استراتيجية وإطار لإدارة المعرفة على نطاق المنظومة (أشير إلى تقييم المكتب في اختصاصات هذا الفريق باعتباره أساساً لعمله). وأخيراً، سيحاول المكتب أيضاً طرح التقرير للنقاش في منتديات كبار المديرين، حسبما اقترح أحد أصحاب المصلحة.

## جيم - الاهتمام بالتقييمات المواضيعية

١٧ - أبدى مديرو البرامج اهتماماً شديداً بالتقرير المواضيعي الجاري عن شبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وذلك بالنظر إلى حسن توقيت الموضوع الذي تجري مناقشته وإلى مناسبته وإلى قدرة المكتب، مع اضطراره بوظيفة التقييم المركزية، على تقديم تقييم على نطاق الأمانة العامة وشامل لعدة قطاعات. والعديد من البرامج بصدد الشروع في تركيز مزيد من الاهتمام على إدارة المعارف، وبالتالي أعربت عن اهتمامها الشديد بالنتائج والتوصيات الواردة في التقرير. ويشير المكتب إلى أنه، بالنظر إلى طبيعة موضوع التقييم المواضيعي الجاري هذا وما يركز عليه، ما كان لتقييم متعمق

خاص ببرنامج معين أن يقدم التقييم الشامل على نطاق الأمانة العامة اللازم لتحديد كيفية تعزيز المنظمة بوصفها مؤسسة تقوم على المعرفة وعلى تقاسمها.

١٨ - وإجمالاً، فإن ردود الفعل المتعلقة بالتقييمات المواضيعية المقبلة كانت إيجابية جداً، حيث وُجد دعم واسع النطاق لاستمرار المكتب في إجراءاتها. وتشير إجابات أصحاب المصلحة والدول الأعضاء على استقصاء ردود فعل المستعملين إلى دعم عام للتقييمات المواضيعية. وعلاوة على ذلك، يذكر المخبون من جميع البرامج تقريباً، في إجاباتهم على الاستقصاء الذي أجراه المكتب على نطاق الأمانة العامة لإعداد تقريره الذي يقدم كل سنتين عن 'تعزيز دور نتائج التقييم فيما يتعلق بتصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسة العامة'، أنه ينبغي استمرار المكتب في إجراء التقييمات المواضيعية مستقبلاً.

## خامسا - خاتمة

١٩ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن التقييم المواضيعي التحريبي عن موضوع "الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الألفية" قد نجح في تقديم تقييم سليم مفيد على نطاق المنظومة لموضوع مناسب وهام لدى الأمم المتحدة. وكانت ردود الفعل على هذا التقييم إيجابية، وشددت على نوعيته الرفيعة وحسن توقيته وتركيزه الفريد على القضايا المنظومية والتحليل المؤسسي القيم للاتساق التنظيمي. وبالرغم من أن المكتب يقر بالقيود المفروضة على التقرير، فإنه يشير إلى أنه ليس بمقدور أي مكتب تقييم آخر في الأمانة العامة للأمم المتحدة الاضطلاع بتقييم له هذا الطابع الشامل لعدة قطاعات. وتعد تقييمات التنسيق والمواءمة جزءاً لا يتجزأ من خطة عمل للتقييم تقدم معلومات صحيحة وموثوقة لتلبية احتياج الدول الأعضاء ومديري البرامج إلى أدلة تقييم موضوعية وموثوقة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتعزيز البرامج. ويخلص المكتب إلى أن تجربة التقييم المواضيعي التحريبي كانت إيجابية بشكل كاف لتبرير إجراء التقييمات المواضيعية بشكل منتظم في المستقبل.

(توقيع) إنغا - بریت أهلنيونس

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

[التاريخ]